الدليل العام للرقابة
( المالية - المطابقة والالتزام - الأداء) لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشؤون التشريعية والقانونية

1443هـ - 2022م
مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة العامة. قطاع الشئون التشريعي والقانونية
دليل العام للرقابة (المالية - المطابقة والالتزام - الأداء) لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الرياض: الأمانة العامة; 2021
  ص 23
سلسلة الأدلة المشتركة: 11
الرقم الموحد لمطبوعات المجلس: 4060 - 905/ح/ك/2021
الرقابة/المراقبة/المحاسبة المالية/المحاسبة الحكومية//
الأدلة/المعايير/القطاع العام/دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العنوان
رقم الوحدة: 1
الرياض: 12347 - 3147
الرقم الوطني
العنوان
الرياض: 6725 طريق جدة - حي الهدا
الفهرس:

7 تمهد
7 أولا: أهداف الدليل
8 ثانيا: المنهجية والمعايير السارية في الرقابة
9 رقابة القطاع العام وأهدافها
10 عناصر رقابة القطاع العام
11 الأطراف الثلاثة
11 المبادئ العامة للرقابة على القطاع العام
13 القسم الأول: المبادئ العامة المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية للجهاز الرقابي
20 القسم الثاني: المبادئ المتعلقة بعملية الرقابة
يأتي إصدار هذا الدليل كنتوراً لجهود فريق عمل مراحل الرقابة للجهة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث حظي المشروع بالفحص الجاد والدراسات المعمقة وذلك بمجرد الوصول إلى صيغة نابعة من ظروف دولنا ومجتمعنا وتحقيق احتياجات ومتطلبات العمل الرقابي لأجهزة الرقابة وتوفير الفرص الملائمة للارتقاء به وتطويره.

ويمثل هذا الدليل وثيقة استرشادية تساعده العضو الفني في الفحص بطريقة مهنية متكاملة، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتعين الالتزام بها في جميع مراحل الفحص جميع الرقابات وعرض بعض الطرق الفنية المتعلقة بأساليب الفحص مستوفية الشروط الجوهرية والشكلية وفق الاشتادات الفنية المركزة على المعايير الصادرة من منظمة الإنتوساي بهذا الشأن، وفي ذات الوقت سيكون قابلاً لإجراء التدخلات اللازمة في ضوء المستجدات.

في هذا الدليل عرض إجراءات مراحل الرقابة (التحديثية، التنفيذ، التقرير) لتنفيذ الرقابات الثلاث (الرقابة المالية، رقابة المطابقة والالتزام، رقابة الأداء).

أولاً: أهداف الدليل:

<p>| | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>التعريف بمراحل الرقابة لكل نوع رقابة وأهدافها ومكوناتها وأهميتها وبيان خصائص كل نوع.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>توحيد منهجية العمل الرقابي في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بما يتفق مع المعايير الفنية الخاصة بمراحل وأنواع الرقابات شكلًا ومضمونًا والإرشادات الصادرة عن منظمة الإنتوساي في هذا الشأن.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
3 - تعريف الأعضاء الفنيين المبتدئين بالخطوات الواجب اتباعها أثناء الفحص، والطرق وألأساليب المنهجية المختلفة التي يصدرها الجهاز الأعلى للرقابة، والقواعد التي يجب مرااعاتها عند الفحص لكل نوع من أنواع الرقابات.

4 - الحد من فرص الأخطاء التي قد تؤثر على جودة التقرير وتستنزف الوقت وتحول دون إبراز الجهاد المبذول أثناء تنفيذ المهمة الرقابية.

ثانيا: المنهجية والمعايير السارية في الرقابة:

تم إعداد هذا الدليل بما يتفق مع غيره من الأدلة المتخصصة التي تصدرها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تعتبر المبادئ والمنهجيات والمعايير الواردة في هذا الدليل نتاجاً للتطوير الذي قام به جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان الذي تولى إعداد هذا الدليل في ضوء المبادئ والمنهجيات والمعايير التي تمثل أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة على الوحدات والمؤسسات الحكومية بشكل عام.

و فيما يلي أهم المنظمات المهنية التي تعتبر مصادر للمعايير التي من الممكن للأجهزة اتباعها:

- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) إلى جانب المنظمات الإقليمية والتي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI)، المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ASOSAI)، مجموعة الأجهزة العليا للرقابة العامة AFROSAI، والمحاسبة بدول أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية.
ومعايير الرقابة الصادرة من الإنتوساي، وتتضمن ما يلي:

- المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (100).
- المبادئ الأساسية لرقابة المالية (200).
- المبادئ الأساسية لرقابة الأداء (300).
- المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (400).

رقابة القطاع العام وأهدافها:

تعتبر عملية الرقابة على القطاع العام عملية منهجية تهدف للحصول على الأدلة وتقييمها بموضوعية لتحدد ما إذا كانت المعلومات والظروف الفعلية تنطبق مع المعايير المعمول بها، وتبتكر الرقابة على القطاع العام أمرًا ضروريًا حيث أنها تمد السلطات التشريعية والشرافية ومديري الموارد والمواطنين بمعلومات وتقديرات مستقلة وموضوعية بشأن إعداد سياسات أو برامج أو عمليات الحكومة وأدائها، وتقوم الأجهزة العليا للرقابة بدور مهم في تعزيز إدارة القطاع العام والتأكيد على مبادئ الشفافية والمساءلة والحكمية والأداء، وتنطلق جميع عمليات رقابة القطاع العام من هذه الأهداف التي قد تختلف باختلاف نوع الرقابة المنفذه.

وت(random) تنفذ الأجهزة العليا للرقابة وفقًا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 100)، ثلاث لأنواع من الرقابة وهي: الرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء.

ويحتاج المراقب إلى فهم الاختلاف بين المهام الرقابية الثلاث من حيث التخطيط والتنفيذ وفيما يلي توضيح لفهامة أنواع الرقابة الثلاث:

- الرقابة المالية: تركز على تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للهيئة معتبراً عنها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية والإطار التنظيمي المعمول بهما.

ويتحقق ذلك بالحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة لتمكين المدقق من إبداء رأي حول
ما إذا كانت المعلومات المالية خالية من الأخطاء ذات الأهمية النسبية الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

رقابة الأداء: تركز على ما إذا كانت التدخلات والبرامج والمؤسسات تعمل وفقًا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كان هناك مجال للتحسين.

ويفحص الأداء بالقياس إلى معايير مناسبة، ويتم تحليل أسباب الأخطاء عن تلك المعايير أو تخليل المشاكل الأخرى، ويهدف ذلك إلى الإجابة عن أسئلة الرقابة الرئيسية وتقديم التوصيات للتحسين.

- هل يتم استخدام الموارد المالية والبشرية بطريقة اقتصادية؟
- هل نسبة المدخلات إلى المخرجات مثالية في العمليات الحكومية التي تغطيها الرقابة؟
- هل تستطيع الجهة الحكومية إيصال النتائج والآثار المرجوة؟

رقابة الالتزام: تركز على ما إذا كان موضوع معين ملتزماً بالمرجعيات المحددة كمعايير وتؤدى رقابة الالتزام بتقييم ما إذا كانت الأنشطة والمعاملات المالية والعلومات ملتزمة من جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية بالمرجعيات التي تحكم الهيئة الخاضعة للرقابة، وقد تشمل هذه المرجعيات القواعد أو القوانين والأنظمة أو قرارات الموازنة أو السياسة أو القواعد المقررة أو الشروط المتفق عليها أو المبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع الحكومي وسلوك الموظفين الحكوميين.

عناصر رقابة القطاع العام:

تُعد رقابة القطاع العام متطلبا أساسيا لإدارة الأموال العامة حيث أنها تعزز الثقة في إدارة الموارد العامة من خلال توفير معلومات وتقديرات مستقلة و موضوعية بخصوص الأخطاء عن المعايير المقبولة أو مبادئ الحكومة الرشيدة. وتتكون عمليات رقابة القطاع العام من...
العناصر التالية:
1. أطراف الرقابة الثلاثة: المدقق والطرف المسئول والمستخدمين المستهدفين.
2. معايير تقييم الموضوع وتقارير النتائج.

الأطراف الثلاثة:

تنتم عملية رقابة القطاع العام من ثلاثة أطراف على الأقل وهم:
المدقق: يُعرف بأنه المفوض أو المكلف بتنفيذ أعمال الرقابة على القطاع العام وإصدار التقارير، ويطلق على رئيس الجهاز / الديوان والأعضاء.

الطرف المسئول: يقصد به المسؤولين عن إدارة موضوع الرقابة / أو توفير البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الرقابة / أو تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير الأجهزة والدواوين. وبالتالي فإن الطرف المسؤول هو الجهة الخاضعة للرقابة وموظف الحكومة.

المستخدمين المستهدفين: ويقصد بهم الأفراد أو المؤسسات أو الفئات التي يعد المدقق تقرير الرقابة لهم، وقد يكون المستخدمون المستهدفون هم الهيئات التشريعية أو الاشرافية أو المسؤولون عن الحكومة أو عامة الناس (معيار 100).

ويتم تنظيم العلاقة بين الأطراف الثلاثة وفقًا للتزامات الدستورية والقوانين التي تنظم أعمال الأجهزة والدواوين.

المبادئ العامة للرقابة على القطاع العام:

هي القواعد الأساسية لإجراء رقابة القطاع العام، وتنقسم هذه المبادئ على قسمين:

القسم الأول: المبادئ العامة المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية للمجهاز الرقابي.

القسم الثاني: المبادئ المتعلقة بعملية الرقابة.
يوضح الشكل التالي المبادئ العامة لرقابة القطاع العام:

المبادئ العامة المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية للجهاز الرقابي

- إشراف ضبط الجودة والمتطلبات المعمارية والممارسات المهنية
- الفحص والتفتيش
-穿透 الرقابة، التخطيط والرقابة، إجراء تقييم المخاطرة أو تحليل المشكلة، إقرار أحكام الرقابة، التخطيط على المهم، ووضع خطة للرقابة.

المبادئ المتعلقة بعملية الرقابة

- إعداد التقرير والمتابعة
- إعداد تقرير بناء على النتائج المستلمة
- متابعة المواضيع التي تمت الرشارة بها بالقرير.
القسم الأول: المبادئ العامة المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية للجهاز الرقائي

تحرص الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة على وضع سياسات لأخلاقات المهنة ورقابة الجودة وفقًا للمعايير المهنية والمتطلبات الأخلاقية والقانونية والتنظيمية المعتمدة بما والالتزام بما من قبل الجهاز وموظفيه، ويمكن للأجهزة الاستشاد بالتوجيهات الواردة بالمعيار (130) الأخلاقيات المهنية والمعيار (140) رقابة الجودة الصادرة من منظمة الانتوساي في وضع الاجراءات التنظيمية الخاصة بما.

الأخلاقات المهنية والاستقلالية:

علي الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة وضع السياسات التي تنظم أخلاقيات المهنة والتأكيد على الالتزام بما من قبل المدققين. وأن يتم الاستشاد بالمعايير الدولية والمحلية المتعلقة بأداء وواجبات المدققين وتوضيح معايير الأخلاق التي يتوقع الالتزام بها أثناء قيامهم بواجباتهم.

وتهدف السياسات المنظمة للسلوك الأخلاقي للمدققين إلى ضمان حيادية واستقلالية المدققين عند قيامهم بأداء مهامهم. ونص معيار الانتوساي 130 على خمسة قيم رئيسية التي يجب مراوعتها، وهي:

1. النزاهة:

على جميع المدققين العمل بصدق، وبثقة وحسن نية للمصلحة العامة، وإظهار النزاهة في جميع مناحي أعماليهم من خلال الامتثال لسياسات ومعايير في سياق العمل كما لا يجوز لهم أن يستخدمو وظائفهم للحصول على امتيازات أو منافع شخصية لهم أو لطرف ثالث.

2. الاستقلالية وال الموضوعية

ألا يتأثر المدققين بالظروف أو المؤثرات عند قيامهم بأعمال الفحص وكذلك حكمهم...
المهني على المواضيع، والالتزام بالحياد التام. وعلى تحديد التهديدات والحالات المحتملة التي يمكن من خلالها افساد استقلاليتهم وموضوعيتهم.

3. الكفاءة:
أن يمتلك المدققين المعارف والمهارات المناسبة للدور المنوط بهم والسعي نحو صيانة وتطوير تلك المهارات مواكبة التطورات من أجل أداء وظائفهم على النحو الأمثل، كما يتعين عليهم بذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمتطلبات المعايير المعنوب بها، ولا ينبغي لهم قبول أو تنفيذ أي عمل غير مؤهلين للقيام به إلا إذا وجد الإرشاد والدعم.

4. السلوك المهني:
 ينبغي على المدققين الامتثال بالقوانين واللوائح والاتفاقيات المعنوب بها، وتجنب أي سلوك من شأنه التشكيك في أعمال الجهاز أو الفريق القائم بمهمة الفحص.

5. السرية والشفافية:
 ينبغي على المدققين الالتزام بمبادئ السرية المكتسبة نتيجة لعملهم؛ حيث لا يجوز لهم الإفصاح عن أي معلومات ما لم تكن هناك دواعي قانونية ومهنية للقيام بذلك، كما لا يجوز استعمال أي معلومات يتم الحصول عليها أثناء ممارسة العمل لتحقيق مكاسب شخصية.

التقدير المهني والعناية الواجبة والتشكك:
 يجب على المدقق ممارسة الشك المهني من خلال التساؤل والإنبثاء إلى الظروف التي قد تشير إلى وقوع أخطاء جوهرية، ويتم التخطيط وتنفيذ أعمال الرقابة مع الإعتماد على الحذر المهني في التعريف على الظروف التي أدت إلى وقوع الأخطاء، كما ينبغي على المدقق تطبيق المعرفة الشاملة والمهارات والخبرات عند اجراء عملية الرقابة وتنزايذ أهمية إتباع الحذر المهني خلال مراحل الرقابة للحد من مخاطر تجاهل الظروف غير المعتادة، كما ينبغي على المدققين
بذل العناية الواجبة وأن يكونوا جادين في تخطيط وتنفيذ عملية الرقابة.

رقابة ضبط الجودة:

يجب أن يتم تنفيذ الأعمال الرقابية وفقا للمعايير والأدلة بالإلهام والعليا للرقابة، وعلى الأجهزة وضع إجراءات رقابة ضبط الجودة وضمان تنفيذ الإجراءات المرتبطة بالعملية الرقابية، ويمكن للأجهزة العليا الاستشارة بالعيان 140 الصادرة منظمة الانتوسا في وضع نظام الجودة، وتعتبر إجراءات ضمان الجودة جزء من عملية التحسين المستمرة لمهام الرقابة، وعلى الأجهزة القيام بالإجراءات التالية لضمان جودة التقارير والعمليات الرقابية:

وضع إجراءات لضمان جودة العمليات الرقابية:

يتبع على الجهاز وضع المتطلبات والإجراءات اللازمة لضمان جودة العملية الرقابية التي توجه العمل الرقابي للجهاز الأعلى للرقابة والتنقيب الناتجة عنه، وتحديد المخاطر التي تؤثر على جودة العمل الذي يقوم به ووضع نظاماً مصمماً للاستجابة بشكل مناسب للكن المخاطر. كما ينبغي التركيز على المراقبة المستمرة لوثائق وإجراءات نظام الجودة من أجل التحسين المستمر. لكي يتسم نظام رقابة الجودة بالفعالية.

ضمان جودة العمليات الرقابية المنفذة:

على الجهاز وضع إجراءات ضمان الجودة بالجهاز لتوسيع الإدارة العليا للضمان المعقول للالتزام بالمعايير المتطلقة التي تحكم عمليات الرقابة، وعلى الجهاز القيام بإعداد مستندات مناسبة لنظام ضمان الجودة لتقييم الالتزام بالسياسات والإجراءات، ويتم إجراء التقييم من قبل وحدة مختصة أو مجموعة من ذوي الخبرات بالجهاز ممن لم يشاركون في تنفيذ العملية الرقابية، حيث يتم التأكد من تنفيذ مهمة الرقابة طبقاً للقواعد والضوابط المحددة والإجراءات المعنول بما بالجهاز خلال تلك المهمة.
وقـد تقـوم بعـض الـأجهزة بـتقييم أعمـال المدققـين ومدى التزامهـم بالادلـة والمعايير وإجـراءات
العمـل عند تنفيذ المهام الرقابية وتحديد نقاط القوة والضعف استناداً إلى الأعمـال التي تمت
خلال عملية رقابة معيّنة.

إدارة فريق الرقابة ومهارته:

ينبغي على الجهاز الرقابي اختبار المدققين الذين يمتلكون المهارات اللازمة لتنفيذ المهام الرقابية الموكلة إليهم. خلال تنفيذ مهام الفحص، وقد يتعين في بعض المهام الرقابية الاستعانة بالخبراء من خارج الجهاز الرقابي، وينبغي على الجهاز أن يضع الإجراءات المناسبة للاستعانة بالخبراء وتقييم مهامهم.

وعلى الجهاز عند اختيار المدققين لتنفيذ مهام الرقابة، مراعاة ما يلي:
- سنوات الخبرة للمدققين المكلفين بمهمة الفحص واتباع ذلك مع طبيعة ومستوى صعوبة المهمة.
- مستوى المعرفة والمهارات للمدققين الذين سيوقع عليهم الاختبار.

مخاطر الرقابة:

مخاطر الرقابة هي الخطر المتمثل في أن يكون تقرير الرقابة غير ملائم، ويقوم المدقق بتنفيذ الإجراءات التي تقودها إلى الوصول إلى استنتاجات غير صحيحة، وعلى المدقق تخفيف مستوى مخاطر الرقابة إلى أدنى مستوى.

الأهمية النسبية (الجوهرية):

يستخدم المدقق تقديره المهني في تحديد الأهمية النسبية، وينبغي أن يتم مراعاة الأهمية النسبية في جميع مراحل العملية الرقابية. ويمكن أن يقال عن مسألة ما أيا ذات أهمية نسبية إذا كان من المرجح أن تؤثر معرفتها على قرارات المستخدمين المستهدفين. وتحديد الأهمية
النسبية يتم وفقاً لتقدير المدقق لاحتياجات مستخدمي التقارير الرقابية، ويعني على المراقب تحديد الأهمية النسبية بعد تحديد مجالات الرقابة الهامة، ويمكن الحكم على موضوع ما أنه ذو أهمية إذا كان من المحتمل أن تؤثر المعرفة به على قرارات المستخدمين المعتمدين المستهدفين على سبيل المثال، يعتبر عدم الالتزام بأحكام وشروط المشروع الممول من قبل الجهة المانحة مهم نسبيًا إذا كان عدم الالتزام هذا قد يدفع الجهة المانحة إلى إيقاف تمويل المشروع أو فرض ضوابط أكثر صرامة كشرط مسبق لاستمرار التمويل.

وقد ترتبط الأهمية النسبية بعنصر فردي أو مجموعة من العناصر المرتبطة معًا، وغالبًا ما يُنظر إلى الأهمية النسبية من حيث القيمة، إلا أن لها جوانب كمية ونوعية أخرى. وقد تحول الخصائص الكامنة لجهد أو مجموعة من البنود ذات أهمية نسبية في طبيعتها، ومع ذلك قد يكون الحدث مهمًا نسبيًا بفعل السياق المحيط به عند حدوثه. ويمكن إجراء تحديد الأهمية النسبية لوضع أساس لتصميم المهمة الرقابية ومن ثم إعادة تقييمها أثناء المهمة.

التوثيق:

إن التوثيق الرقابي الكافي أحد الإجراءات المهمة خلال جميع مراحل العملية الرقابية، ويكون الغرض من التوثيق في تعزيز الشفافية المتعلقة بالعمل المنجز، وتمكين المراقب ذي الخبرة الذي ليس له صلة سابقة بالرقابة، من فهم الموضوعات المهمة التي تنشأ أثناء الرقابة، مسافة والاستنتاج) الاستنتاجات (الرأي) الآراء (التي تم التوصل إليه، والتقديرات المهنية الهامة التي تصدر عند الوصول إلى هذا الاستنتاج) الاستنتاجات (أو الرأي (الآراء). وتساعد عملية التوثيق الأغراض التالية:

- تقديم الأدلة لتقدير الرقابة.
- المساعدة في تخطيط واداء ومراجعة أعمال الرقابة.

التوصيل:

إن التوصيل الرقابي الكافي أحد الإجراءات المهمة خلال جميع مراحل العملية الرقابية، ويكون الغرض من التوصيل في تعزيز الشفافية المتعلقة بالعمل المنجز، وتمكين المراقب ذي الخبرة الذي ليس له صلة سابقة بالرقابة، من فهم الموضوعات المهمة التي تنشأ أثناء الرقابة، مسافة والاستنتاج) الاستنتاجات (الرأي) الآراء (التي تم التوصل إليه، والتقديرات المهنية الهامة التي تصدر عند الوصول إلى هذا الاستنتاج) الاستنتاجات (أو الرأي (الآراء). وتساعد عملية التوثيق الأغراض التالية:

- تقديم الأدلة لتقدير الرقابة.
- المساعدة في تخطيط واداء ومراجعة أعمال الرقابة.
- توثيق ما إذا كان قد تم تحقيق أهداف الرقابة.
- تسهيل مراجعات الأطراف الأخرى.
- تقديم أساس لتقييم جودة برنامج ضبط جودة جهة الرقابة.
- تقديم الدعم في ظروف معينة مثل مطالبات التأمين وحالات التلاعب والإختلاس والقضايا الأخرى.

- المساعدة في التطور المهني لأعضاء الجهاز.
- إظهار التزام الجهاز بالمعايير والضوابط المطبقة.

وجب أن تتضمن ملفات العمل التي توثق عملية الرقابة المستندات التالية:

- مستندات التخطيط وبرامج الفحص.
- استبيانات الرقابة والرسومات البيانية وقوائم الضبط والمراقبة والإيضاحات التفسيرية.
- الملاحظات والمذكرات الناتجة عن المقابلات.
- البيانات المتعلقة بالجهة مثل المخطط / الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي.
- صور من العقود والاتفاقيات الهامة.
- المعلومات حول السياسات المالية والتشغيلية.
- آلية اختيار العينة والعينات المختارة التي تم الحصول عليها.
- نتائج تقييم الرقابة.
- خطابات التأكيد والإقرار.
- تحليل ونتائج الممارسات والعمليات وأرصدة الحسابات.
- نتائج إجراءات المراجعة التحليلية.
- تقرير الرقابة وردود الإدارة.
- مراسلات الرقابة إذا كانت توثق نتائج الرقابة التي تم التوصل إليها.
- البيانات والتسلسل التاريخي للفحص والتدقيق.

التواصل:

تتم عملية التواصل بين المدققين والجهة محل الفحص خلال كافة مراحل الرقابة: قبل بدء الرقابة، أثناء التخطيط المبدئي، وخلال جمع الأدلة وتقييمها، ووصولا إلى مرحلة إعداد التقارير، ومن الضروري أن تبقى الجهة محل الرقابة وكذلك الجهاز الأعلى للرقابة على علم بكافة الموضوعات المتعلقة بالرقابة، وهو أمر مهم للغاية في تطوير علاقة عمل بناء بين المراقب والجهة وفريق الرقابة، وسيساعد ذلك الأمر على إطلاع كافة الأطراف بتقديم الرقابة والمساعدة على حل جميع المشكلات التي قد تعقل الرقابة وتُحدث تأخيرًا فيها، ويجب أن يتضمن التواصل الحصول على معلومات ذات صلة بالرقابة وتزويد الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة بمعايير الرقابة والملاحظات الوقائية والنتائج في جميع مراحل التنفيذ ويبقى إبلاغ المستوى الإداري المناسب أو المسؤولين عن الحوكمة بأي صعوبات تجري تجريبتها أثناء الرقابة وصعوبة حلهما، وقد يتحمل المراقب أيضًا مسؤولية توصيل كافة الموضوعات الرقابية إلى مستخدمين آخرين كالجهات التشريعية أو الإشرافية.

ويتم التواصل مع الجهة وإبلاغها كتابياً أو يعقد اجتماع بشأن الموضوعات التالية:

- موضوع الرقابة.
- معايير الرقابة.
- المدة الزمنية للرقابة.
- نطاق مهمة الرقابة.
القسم الثاني: المبادئ المتعلقة بعملية الرقابة:

تمر عملية الرقابة بأربع مراحل وهي مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إعداد التقرير ومرحلة المتابعة، وفيما يلي عرض للمراحل الرقابية الأربع، وينضح الشكل التالي مراحل العملية الرقابية:
فوائد المبادرة

- تنفيذ عملية تقييم شامل للمؤسسات.
- تتضمن عملية تقييم المخاطر المرجوة الشاملة والصامتة لمخاطر الأعمال.
- الاستراتيجية المنتجية ودنا أهمية المقصود.
- تحديد أولويات عمليات الرقابة من خلال إعادة خطة الرقابة (Audit Plan).
- إعداد خطة الرقابة.

مرحلة التنفيذ

- تنفيذ خطة الرقابة.
- فهم تفاصيل العمليات.
- إعداد برامج المراقبة.
- طرق اختيار المواقع وجمع البيانات.

مرحلة إعداد التقرير

- إعداد مسودة التقرير.
- إعداد التقرير النهائى.
- تقديم النداء لمهمة الرقابة.
- الاتصال مع الجهة الخاصة للرقابة حول خطة الإجراءات التصحيحية.

مرحلة المتابعة

- مناقشة نتائج تنفيذ اللوائح للمهام السابقة.
- الاتصال مع الجهة الخاصة للرقابة حول خطة الإجراءات التصحيحية.
أولاً: مرحلة التخطيط:

تعتبر مرحلة التخطيط الخطوة الرئيسية لتحديد المخاطر ومواطن الضعف في الجهة الخاضعة للرقابة، كما أنها تساعد في عملية تقييم وتصنيف وضبط المخاطر فيما إذا كانت عالية، متوسطة، أم منخفضة. وتتضمن مرحلة التخطيط الخطوات اللازمة لعملية رقابة تنقسم بالكفاءة والفاعلية كما يلي:

- التعرف على عمليات الجهة: ويشمل ذلك فهم الأهداف الاستراتيجية للجهة وعملياتها الرئيسية وبيئتها التنظيمية التي تعمل بها والضوابط الداخلية والنظم المالية، ويتم ذلك من خلال التواصل مع الإدارة والمسؤولين عن الحكومة.
- إجراء تقييم المخاطر على مستوى الجهة، يقوم المدققون بإجراء تقييم للمخاطر، وتحديد طبيعة المخاطر كالقصور أو الانحرافات أو البيانات الخاطئة المرتبطة بموضوع الرقابة، يجب مراعاة المخاطر العامة والخاصة على حد سواء، كما يقوم المدققون بتحديد وتقييم مخاطر الاحتيال المتعلقة بموضوع الرقابة.
- تحديد مستويات الأهمية النسبية.
- التعرف على مستويات الرقابة بالجهة.
- تحديد أهداف ونطاق الرقابة.
- تحديد الموارد والمهارات المطلوبة والجداول الزمني.
- التوثيق الرقابي.
- إعداد خطة الرقابة واعتمادها.

ثانياً: مرحلة التنفيذ (التحليل وجمع الأدلة):

في هذه المرحلة، يجب على الأعضاء تحليل البيانات وجمع الأدلة وتوثيقها لتكوين استنتاج.
أو رأي فيما إذا كان الموضوع، من جميع النواحي المادية، يتوافق مع المعايير المعمول بها. وتختلف طبيعة الأدلة لكل نوع من المهام الرقابية. وجمع أدلة كافية ومناسبة يجب إتخاذ الخطوات الأتية:

1. جمع الأدلة من خلال طرق مختلفة وتنفيذ الإجراءات.
2. القيام بالإجراءات اللازمة للكشف عن حالات الإحتيال.
3. إعادة تقييم المخاطر وجمع المزيد من الأدلة.
4. التوثيق والاتصال.

ثالثاً: مرحلة إعداد التقارير:

عند إنتهاء أي مهمة رقابة يجب أن يقوم المدقق بإبداء رأيه كتابياً أو بإعداد تقرير، وفقاً لطبيعة المهمة وحجم الموضوع ومدى أهميته، بحيث يسرد النتائج والملاحظات بصيغة مناسبة، ويجب أن يكون مضمون التقرير واضحًا بحيث يمكن فهمه بسهولة وتخلو من الغموض أو الإلتباس، وأن يشتمل فقط على المعلومات التي تدعمها أدلة إثبات مقبولة وذات صلة، وأن يكون مستقلاً وموضوعياً ومنصفاً وبناءً.

رابعاً: مرحلة المتابعة:

تعتبر مرحلة المتابعة من المراحل المهمة والتي تجسد نتائج العمل حيث يتم متابعة مدى تنفيذ الجهات للتوصيات الواردة بالتقارير الرقابية وحث الجهات الخاضعة للرقابة على تصحيح الإجراءات على أرض الواقع.
مطعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية